كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

البنية المقامية وأثرها في توجيه القاعدة النحوية: قراءة تداولية في النحو العربي

إعداد

د/ حنان أحمد عبده راجحيّ

قسم اللغة العربية، كلية اللغات والترجمة، جامعة جدة بالسعودية.

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الرابع ٢٠١٩م)

البنية المقامية وأثرها في توجيه القاعدة النحوية: قراءة تداولية في النحو العربي

حنان أحمد عبده راجحيّ
قسم اللغة العربية، كلية اللغات والترجمة، جامعة جدة بالسعودية.
البريد الإلكتروني:
haraghy@uj.edu.sa

الملخص :

يتناول هذا البحث أثر البنية المقامية في توجيه القاعدة النحوية داخل النظام اللغوي العربي، منطلقًا من رؤية تعتبر القاعدة نتاجًا تفاعليًّا بين البنية اللغوية والسياق التداولي، لا مجرد نظام شكلي جامد. ويهدف البحث إلى الكشف عن الدور الذي تؤديه المقامية في تشكيل المعنى النحوي وتحديد دلالاته الاستعمالية، من خلال قراءة تداولية تُعيد النظر في التراث النحوي العربي في ضوء مفاهيم اللسانيات الحديثة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، فاستقرأت نصوصًا مختارة من تراث النحاة والبلاغيين، مثل سيبويه، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، وقارنتها بما تطرحه التداولية من مفاهيم تتصل بالمقام والسياق والنية التواصلية.

وقد خلص البحث إلى أن المقام يُعدّ ركيزة أساسية في توجيه القاعدة النحوية وفهم بنيتها الدلالية، وأن إغفال البعد المقامي يؤدي إلى قراءات قسرية تُباعد بين القاعدة واستعمالها الطبعي في الخطاب. كما يثبت البحث أنَّ الوعي المقامي الكامن في التراث العربي يمثل نواةً مبكرةً للفكر التداولي الحديث، ويكشف عن عمق الرؤية التواصلية لدى علماء العربية الأوائل.

الكلمات المفتاحية: البنية المقامية، القاعدة النحوية، التداولية، السياق، النظم، الدلالة.

The Situational Structure and Its Impact on Guiding the Grammatical Rule: A Pragmatic Reading in Arabic Grammar

Hanan Ahmad Abdu Rajhi

Department of Arabic Language, College of Languages and Translation, University of Jeddah, Saudi Arabia

Email: haraghy@uj.edu.sa

Abstract

This study explores the impact of the situational structure (context) on guiding grammatical rules within the Arabic linguistic system. It adopts a perspective that views grammar as an interactive outcome of the relationship between linguistic structure and pragmatic context, rather than as a rigid formal system. The research aims to uncover the role of situational context in shaping grammatical meaning and determining its pragmatic implications, through a pragmatic reinterpretation of the Arabic grammatical tradition in light of modern linguistic theories.

The study employs a descriptive, analytical, and comparative methodology, examining selected texts from classical grammarians and rhetoricians such as Sibawayh, Ibn Jinni, and Abd al-Qahir al-Jurjani, and comparing them with pragmatic concepts related to context, situation, and communicative intent.

The research concludes that context constitutes a fundamental pillar in directing grammatical rules and understanding their semantic structure. Neglecting the contextual dimension leads to forced interpretations that separate grammatical rules from their natural use in discourse. Moreover, the study demonstrates that the contextual awareness inherent in the Arabic grammatical heritage represents an early nucleus of modern pragmatic thought, revealing the depth of communicative insight among early Arabic linguists.

Keywords: situational structure, grammatical rule, pragmatics, context, naẓm (syntactic organization), semantics.

المقدمة

تُعدّ اللغة العربية من أكثر اللغات عمقًا في ارتباطها بالمقام والسياق، إذ بَنَت نظمها التعبيري على التفاعل بين المتكلم والسامع والظرف والموقف. وقد وعى النحاة والبلاغيون العرب منذ القدم أن "لكل مقامٍ مقالًا"، فجعلوا مقتضى الحال أصلًا من أصول فهم الخطاب وتوجيه المعنى.

إلا أنّ مسار النحو العربي، في تطوره التاريخي، اتجه تدريجيًا نحو التجريد، فانفصل عن السياق التداولي، وغلب عليه الطابع الشكلي الذي فصل القاعدة عن الاستعمال الواقعي للغة.

من هنا تنبع أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى إعادة قراءة النحو العربي في ضوء مفهوم البنية المقامية، بوصفها بنية تفاعلية تؤثر في تكوين القاعدة النحوية وتوجيهها، لا مجرد إطار خارجي يفسرها.

ويهدف البحث إلى تجاوز النظرة الشكلية للنحو، وتقديم قراءة تداولية تُعيد وصل القاعدة بالسياق، مستفيدًا من منجزات اللسانيات الحديثة دون الإخلال بروح النحو العربي الأصيل.

وتتمثل إشكالية البحث في التساؤل المركزي الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر البنية المقامية في توجيه القاعدة النحوية؟ وكيف يمكن إعادة قراءة التراث النحوي العربي من منظور تداولي حديث؟

أهداف البحث

١. تحديد مفهوم البنية المقامية في اللغة العربية وضبط حدودها التداولية.
٢. دراسة العلاقة بين المقام وبناء الجملة والمعنى النحوي.
٣. بيان أثر تغيّر المقام في توجيه التراكيب والأساليب.
٤. الموازنة بين التصور التراثي للمقام والمقاربة التداولية الحديثة.

٥. اقتراح تصور منهجي حديث يعيد وصل النحو العربي بالمقام التداولي.

منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، القائم على استقراء النصوص التراثية وتحليلها في ضوء مفاهيم التداولية الحديثة، مع الموازنة بين تصورات القدماء والنظريات المعاصرة في تحليل العلاقة بين المقام والبنية النحوية.

حدود البحث ومجاله

- المجال اللغوي : النحو العربي والدلالة التداولية.
- المجال الزمني : من التراث النحوي القديم حتى الدراسات اللسانية الحديثة.
- المجال التطبيقي :نماذج مختارة من النص القرآني والشعر العربي.

الدراسات السابقة

أولًا: الدراسات التراثية

تجلّت البذور الأولى لفكرة المقام في أعمال النحاة والبلاغيين الأوائل، وإن لم يُفرد لها مصطلح مستقل.

- سيبويه في الكتاب أشار إلى "مقتضى الحال" عند تفسيره لاختلاف التراكيب، رابطًا بين الغرض والمقام.
- ابن جني في الخصائص قرّب مفهوم المقام من "الملابسة"، مؤكدًا أن فهم الكلام لا يتم إلا في سياقه.
- عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة قدّم تصورًا ناضجًا للمقام ضمن نظريته في "النظم"، إذ جعل العلاقة بين المعنى والمقام شرطًا للبلاغة.

غير أن هذه الجهود بقيت متفرقة بين النحو والبلاغة، ولم تتبلور في إطار تحليلي متكامل يجعل المقام عنصرًا بنيويًا في تشكيل القاعدة النحوية.

ثانيًا: الدراسات الحديثة والمعاصرة

تناولت اللسانيات الحديثة المقام في ضوء التداولية، ومن أبرز من تناولوه في العربية:

١. **تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها، ١٩٧٩م) الذي تناول القرائن الحالية والمقالية كأساس للفهم، لكنها بقيت في الإطار الدلالي.**
٢. **عبد السلام المسدي (التداولية عند العرب) الذي أبرز الجذور التداولية في التراث، دون تفصيل في القاعدة النحوية.**
٣. **محمد حماسة عبد اللطيف (النحو والدلالة) الذي حاول الربط بين التركيب والمعنى التداولي، لكنه لم يقدم نموذجًا تحليليًا متكاملًا.**
٤. **دراسات أخرى مثل في أصول النحو لسعيد الأفغاني ومن وظائف الصوت اللغوي لأحمد كشك تناولت أثر السياق في المعنى دون تأسيس لبنية مقامية واضحة.**
٥. **كما قدمت اللسانيات الغربية (فيرث، هاليداي، سيرل) تصورات تداولية متقدمة، لكنها لم تُطبّق بعمق على اللغة العربية.**

ثالثًا: تقييم الدراسات السابقة

١. **اقتصرت الدراسات التراثية على البعد البلاغي، بينما جعلت الحديثة المقام مفهومًا عامًا دون تحديد أثره البنيوي.**
٢. **لم يتحقق التكامل بين الرؤية التراثية والرؤية التداولية.**
٣. **قلّت الدراسات التطبيقية التي تبرز أثر المقام في توجيه القاعدة النحوية في النص العربي الواقعي.**

رابعًا: موقع هذه الدراسة بين سابقاتها

تأتي هذه الدراسة لتسد الفجوة بين الاتجاهين، إذ تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتعتمد منهجًا تركيبيًا يمزج بين الرؤية النحوية العربية والتحليل التداولي الحديث. وتميزها يكمن في:

- معالجة المقام كبنية لغوية مؤثرة في توليد القاعدة.
- تقديم نموذج تحليلي جديد لتطبيق المقام في النحو.
- تأسيس تصور عربي خالص لـ "النحو التداولي."

خامسًا: الجديد في هذه الدراسة

١. تحويل المقام من مفهوم بلاغي تابع إلى بنية لغوية منشئة للقاعدة النحوية.
٢. الجمع بين الرؤية التراثية واللسانية التداولية في إطار واحد.
٣. توسيع مجال التحليل النحوي ليشمل الموقف الاتصالي والعناصر غير اللفظية.
٤. اقتراح نموذج تطبيقي للبنية المقامية في تحليل الخطاب العربي.
٥. تأسيس نحو تداولي عربي يجمع بين الأصالة والحداثة.

خطة البحث التفصيلية

المبحث الأول: الإطار النظري للبنية المقامية

- المطلب الأول :مفهوم المقام في اللغة والاصطلاح.
- المطلب الثاني :المقام في التراث النحوي والبلاغي العربي.
- المطلب الثالث :المقام في ضوء التداولية الحديثة.

المبحث الثاني: أثر البنية المقامية في بناء القاعدة النحوية

- المطلب الأول :المقام النحوي وعلاقته بالمعنى.
- المطلب الثاني :دور المقام في توجيه البنية التركيبية.

- المطلب الثالث :تغيّر المقام وأثره في التحول الدلالي للجملة العربية.

المبحث الثالث: نحو رؤية تداولية للقاعدة النحوية

- المطلب الأول :المقام كأداة تفسيرية في التحليل النحوي الحديث.
- المطلب الثاني :إعادة بناء النحو العربي في ضوء التداولية.
- المطلب الثالث :نموذج مقترح للبنية المقامية في تحليل الخطاب العربي.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنية المقامية

توطئة:

يُعدّ المقام مفهومًا جوهريًا في دراسة اللغة، إذ لا يمكن فهم الخطاب على وجهه الصحيح دون النظر إلى الموقف الذي قيل فيه ،وما يحيط به من ظروف وسياقات. فاللغة ليست ألفاظًا جامدة، بل نظامٌ تفاعليّ يتشكّل وفق مقاصد المتكلم وحال المخاطَب، كما عبّر العرب القدماء بقولهم:«لكلِّ مقامٍ مقال»[١]، دلالةً على وعيهم المبكر بعلاقة اللغة بالواقع. وقد تناول النحاة والبلاغيون هذا المفهوم بألفاظ مثل مقتضى الحال، والقرائن الحالية، والمقالية والملابسات، وهي جميعًا تعبيرات عن المقام في معناه الحديث، وإن لم يُفرد كمصطلح مستقل[٢]. أمّا الدراسات اللسانية المعاصرة فقد أعادت صياغته ضمن إطار تداولي شامل يربط بين اللغة والسياق النفسي والاجتماعي والاتصالي. ويتناول هذا المبحث بيان مفهوم المقام في اللغة والاصطلاح، و تتبع جذوره في التراث العربي النحوي والبلاغي، ثم استعراض تجلياته في النظريات التداولية الحديثة، تمهيدًا لبحث أثره في توجيه القاعدة النحوية العربية.

المطلب الأول: مفهوم المقام في اللغة والاصطلاح

أولًا: المقام في اللغة

تدلّ مادة (قَوْم) في العربية على النهوض والقيام والثبات، ومنه اشتُقّ لفظ المقام للدلالة على الموضع الذي يُقام فيه أو الحالة التي يكون عليها الإنسان. قال ابن

(١) ينظر: الرسائل للجاحظ ٢/٩٣، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني ١/١٩٩، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٨٥ .

(٢) ينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، د/إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة ص ١٥٦.

منظور في (لسان العرب) :" المقام: موضع القيام، والمقام أيضًا الحالة التي يكون عليها الإنسان من أمرٍ أو حالٍ" [١] .

وهذه الدلالة اللغوية الواسعة جعلت كلمة المقام تُستعمل في مواضع شتّى؛ فهي قد تعني المكان، كما في قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [٢]، وقد تعني المنزلة أو المرتبة [٣] ، كما في قوله سبحانه: ﴿فِي مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [٤] .

ومن المعنى الحسي للمكان انتقلت الكلمة إلى المعنى المعنوي، فصار المقام يعبّر عن الحالة أو الظرف الذي يُلقى فيه الخطاب.

ثانياً: المقام في الاصطلاح التراثي

لم يُعرّف النحاة المقام تعريفًا صريحًا، لكنهم تناولوه من خلال مفاهيم قريبة. فسيبويه مثلًا، حين تحدث عن التقديم والتأخير، ربط اختيار التركيب بالمعنى المراد، وهو ما يدل على مراعاة الموقف الذي يُقال فيه الكلام. يقول في الكتاب :

" الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول : وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل. فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ. فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي

(١) لسان العرب لابن منظور ٤٩٨/١٢ (ق و م) .
(٢) سورة القمر آية ٥٥ .
(٣) ينظر: مختار الصحاح لزين الدين الرازي ص ٢٦٤ (ق و م) .
(٤) سورة الدخان آية ٥١ .

بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم "[١].

أما عبد القاهر الجرجاني فقد قرّب المفهوم من فكرة "مقتضى الحال"، وجعلها أساس النظم البلاغي، إذ يرى أن الألفاظ لا تُختار اعتباطًا، بل بحسب المقام الذي ترد فيه. قال في دلائل الإعجاز: " وإذا كانَ لا يكونُ في الكِلِم نَظْمٌ ولا ترتيبٌ إلاَّ بأنْ يُصْنَع بها هذا الصنيعُ ونحوَهُ، وكان ذلك كلُّه مما لا يَرْجِعُ منه إلى الفظ شيءٌ، ومما لا يُتَصوَّر أن يكونَ فيه ومِنْ صفتهِ، بَانَ بذلك أنَّ الأَمرَ على ما قلناه، من أن اللفظ تبع للمعنى في النظْم، وأنَّ الكلمَ تَترتَّب في النُّطقِ بسببِ تَرتُّبِ معانيها في النَّفس، وأنها لَوْ خَلَتْ من مَعانيها حتى تَتجرَّد أصواتاً وأصداءَ حروفٍ، لما وقعَ في ضميرٍ ولا هَجَس في خاطرٍ، أن يَجب فيها ترتيبٌ ونَظْم، وأن يُجْعَل لها أمكنةٌ ومنازِلُ، وأنْ يجبَ النطقُ بهذه قَبْل النطقِ بتلك "[٢].

وهكذا يظهر أن المقام في التصور العربي القديم كان عنصرًا حاكمًا في بناء الكلام، وإن لم يُفصل تنظيره كما فعلت التداولية الحديثة.

ثالثاً: المقام في اللسانيات الحديثة

أصبح المقام في الدراسات اللسانية المعاصرة مصطلحًا أساسيًا في علم التداول (Pragmatics)، ويُعرّف بأنه:

مجموع الظروف والعوامل التي تحيط بالخطاب وتؤثر في فهمه وتفسيره .

ويشمل المقام في هذا الإطار عناصر الموقف الاتصالي: المتكلم، المخاطَب، الزمان، المكان، والهدف الاتصالي. وتُبنى عليه ظواهر لغوية كثيرة مثل التلميح، والتأدب، والإضمار، والتقديم، وغيرها[٣] .

---

(١) الكتاب ١/٣٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ١/٥٦ .

(٣) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار، ص ٦٨-٧١ .

المطلب الثاني: المقام في التراث النحوي والبلاغي العربي

أولًا: عند النحاة

ارتبط المقام في الفكر النحوي العربي بالقرائن الدالة على المعنى. فالنحاة أدركوا أن كثيرًا من الظواهر التركيبية لا يمكن تفسيرها إلا بالاستناد إلى الموقف. فعندما يتحدث ابن هشام الأنصاري عن الحذف، يقول في مغني اللبيب: "إِن دَلِيل الْحَذف نَوْعَانِ أَحدهمَا غير صناعي وينقسم إِلَى حَالي ومقالي كَمَا تقدم وَالثَّانِي صناعي وَهَذَا يخْتَص بمعرفته النحويون لِأَنَّهُ إِنَّمَا عرف من جِهَة الصِّنَاعَة "[1].

والدليل الحالي هنا هو عين المقام، أي ما يُفهم من حال المتكلم أو السامع.

كما نجد عند الزمخشري في الكشاف ربطًا واضحًا بين النحو والمقام، فقد علّل كثيرًا من الأساليب القرآنية بأنها جاءت على مقتضى الحال، مثل قوله تعالى:

﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2]،

إذ يرى أن تقديم قوله "وهن العظم "على "اشتعال الرأس "يناسب مقام الشكوى المتواضعة لله تعالى[3].

ثانيًا: عند البلاغيين

أما البلاغيون فقد جعلوا المقام أساس البلاغة ومناط التفريق بين الأساليب. فالجرجاني حين صاغ نظريته في النظم، جعلها قائمة على التفاعل بين المعاني والمقامات[4]. وكذلك السكاكي في مفتاح العلوم، إذ قرر أن من شروط الفصاحة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، يقول : "واعلم أنّ المنفعة مع موافقة الحال، وما

---

(١) مغني اللبيب ص ٧٨٩ .

(٢) من الآية (٤) من سورة مريم .

(٣) ينظر: الكشاف ٤/٣ .

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٥٦/١ .

يجب لكلّ مقام من المقال؛ فإن كنت متكلّما، أو احتجت إلى عمل خطبة لبعض من تصلح له الخطب، أو قصيدة لبعض ما يراد له القصيد، فتخطّ ألفاظ المتكلمين، مثل الجسم والعرض والكون والتأليف والجوهر، فإنّ ذلك هجنة "[1]

ويظهر أثر المقام جليًا في النص القرآني الذي تتنوع أساليبه تبعًا للموقف؛ فأسلوب التهديد مثلًا يختلف عن أسلوب الرحمة. ففي مقام الوعيد قال الله تعالى: ﴿فَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾[2] ، وفي مقام اللطف قال سبحانه: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾[3]، فاختلاف المقام أوجب اختلاف الأسلوب والمفردة والنغمة العاطفية.

وهكذا، فإن البلاغة العربية أسّست مبدأً تداوليًا أصيلًا قبل أن يتبلور في اللسانيات الغربية الحديثة.

المطلب الثالث: المقام في ضوء التداولية الحديثة

مع تطور علم اللغة الحديث، ظهرت التداولية لتدرس اللغة في استعمالها، لا في بنيتها فقط. ومن هنا برز المقام بوصفه حجر الأساس في تفسير الظواهر اللغوية.

أولًا: في الفكر الغربي

قدّم جون أوستن وجون سيرل ما يُعرف بنظرية أفعال الكلام، التي ترى أن القول نفسه نوع من الفعل يتحدد معناه بالمقام الذي يُقال فيه. فالعبارة الواحدة قد تكون أمرًا، أو تهديدًا، أو وعدًا تبعًا للظروف، فالفعل الكلامي " الإنجاز الذي يوديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة ، ومن أمثلته :" الأمر ، والنهي ، والوعد ،

(١) الصناعتين ص ١٣٥ .

(٢) من الآية ١٤ سورة السجدة .

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر .

والسؤال ، والتعيين ، والإقالة ، والتعزية..." [١]، وأن الكلام محكوم بقواعد مقصدية، يمكن تحدديها على أسس منهجية متصلة باللغة ، ويمكن تقسيمها [٢] . أما هاليداي فقد حدد أبعاد المقام بثلاثة عناصر المجال (موضوع الخطاب)، والعلاقة (بين المتخاطبين)، والنمط (طريقة التواصل)، وهي التي تحدد شكل الجملة ووظيفتها . [٣]

ثانياً: في الدراسات العربية الحديثة

استثمر بعض الباحثين العرب هذه النظريات في تحليل النصوص العربية. فقد أشار مسعود صحراوي إلى أن العرب مارسوا التداولية **intuitively** منذ القدم، إذ كانوا يربطون الكلام بمقتضى الحال، وقرينة التداولية الكبرى المسماه بالإفادة [٤] . كما أكّد تمام حسان أن القرائن المقالية والحالية في العربية تؤدي وظيفة المقام، وأن النحو لا يُفهم دون مراعاتها[٥] .

ثالثاً: نحو رؤية تكاملية

من خلال المقارنة بين التراث والتداولية يتضح أن المقام في الفكر العربي القديم كان جزءًا من الممارسة اللغوية الواقعية، بينما في التداولية الحديثة أصبح مفهومًا نظريًا يُدرس ضمن منظومة متكاملة من العوامل الاتصالية. ومن هنا يمكن القول إن الدراسات المعاصرة أعادت اكتشاف ما كان مطمورًا في التراث العربي، ولكن بوسائل ومصطلحات جديدة.

---

(١) التداولية عند العلماء العرب، لمسعود صحراوي، ص٨-٩

(٢) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، أحمد محمود نحلة، ص ٧١

(٣) ينظر: علم اللغة النظامى : مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداى، ص ٦١ -٦٢ .

(٤) ينظر: التداولية عند العرب، ص ٢٥، ٥٣.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩١.

خلاصة المبحث :

يدلّ المقام في اللغة على الموضع أو الحال، ثم تطوّر ليعبّر عن الموقف الذي يُقال فيه الخطاب .وقد تناولَه النحاة والبلاغيون العرب بعباراتٍ مثل *مقتضى الحال* والقرائن الحالية، مدركاتٍ أثرَه في توجيه المعنى وفهم المقاصد. ومع ظهور التداولية الحديثة، اتّسع المفهوم ليصبح إطارًا يربط بين اللغة والمجتمع والسياق الاتصالي، بوصفه عنصرًا أساسًا في عملية التواصل. ومن ثَمّ، أعدُّ المقام حلقة وصلٍ بين القاعدة النحوية والمعنى التداولي، إذ يفسّر كثيرًا من الظواهر الخارجة عن القياس. ويُمثّل ما سبق تمهيدًا نظريًا للفهم العميق لأثر المقام في بناء القاعدة النحوية، وهو ما سأتناوله في المباحث التالية من هذا البحث.

المبحث الثاني: أثر البنية المقامية في بناء القاعدة النحوية

توطئة:

يُعَدّ النحو العربي من أدقّ الأنظمة التي سعت إلى ضبط علاقة اللفظ بالمعنى، غير أنّ النحاة الأوائل نظروا إلى الجملة بوصفها بناءً لغويًّا مستقلًّا عن سياقها، فغلب على تحليلهم الطابع التجريدي الذي يفصل القاعدة عن الاستعمال الواقعي. ومع ذلك، ظلّ الوعي بالمقام حاضرًا في تطبيقاتهم، وإن لم يُصرَّح به، إذ أدركوا أن المعنى يتبدّل بتبدّل الموقف.

فالمقام هو العامل الخفيّ الذي يُوجّه البنية النحوية ويضبطها وفق مقتضى الحال؛ إذ لا تُنشئ المتكلّمة جملتها اعتباطًا، بل تراعي الموقف، والغاية، والمخاطَب، وزمن القول. ومن ثمّ تتبدّل القاعدة النحوية أو يُعاد توظيفها بما يلائم السياق.

ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر البنية المقامية في توجيه القاعدة النحوية من خلال ثلاثة مطالب رئيسة:

١. علاقة المقام بالمعنى.
٢. دوره في توجيه البنية التركيبية.
٣. أثر تغيّره في التحوّل الدلالي للجملة العربية.

المطلب الأول: المقام النحوي وعلاقته بالمعنى

من الحقائق الراسخة في العربية أنّ النحو ليس مجرد نظام شكلي لتنظيم الكلمات، بل هو نظام دلالي يرمي إلى خدمة المعنى. فحين يقول المتكلم: "جاءَ زيدٌ"،فهو يُفيد مجرد الإخبار بالمجيء، ولكن حين يقدّم المفعول أو يؤخّره أو يغيّر موضع الفعل، فإنّ المعنى يتأثر تبعًا للمقام.

١- التقديم والتأخير بوصفه أثرًا للمقام

يُعدّ باب التقديم والتأخير من أوضح الأبواب التي يتجلى فيها أثر المقام في القاعدة النحوية. فقد نبّه سيبويه إلى أنّ تقديم العنصر في الجملة لا يكون إلا لغرض معنوي، كالتخصيص أو التوكيد، وهو ما يدلّ على استحضار المقام. يقول في الكتاب:" كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم "(١). ومن شواهد القرآن الكريم التي تُظهر هذا الارتباط قوله تعالى:﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٢) ، فقد تقدّم المفعول "إيّاك" على الفعل لإفادة القصر والتخصيص، وهو ما يوافق مقام العبادة الخالصة لله تعالى، ولو قيل: نعبدك ونستعينك لما أفاد هذا المعنى التخصيصي ذاته.

كذلك قوله سبحانه : ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾(٣)، حيث التقديم يعكس مقام التحذير والتأكيد. فاختيار الترتيب هنا جزء من التفاعل مع المقام الخطابي الذي يخاطب بني إسرائيل بلهجة تحذيرية.

٢-الحذف والإضمار ودلالتهما المقامية

الحذف في العربية ظاهرة نحوية ذات طابع تداولي، إذ يعتمد على المقام في تحديد ما يُحذف وما يُبقي عليه المتكلم. فالحذف لا يجوز إلا إذا دلّ المقام عليه. يقول ابن هشام الأنصاري:" "إِن دَلِيل الْحَذف نَوْعَانِ أَحدهمَا غير صناعي وينقسم إِلَى حَالي ومقالي .. وَالثَّانِي صناعي وَهَذَا يخْتَص بمعرفته النحويون؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عرف من جِهَة الصِّنَاعَة "(٤).

---

(١) الكتاب ١/٣٤ .

(٢) سورة الفاتحة آية ٥ .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة البقرة .

(٤) مغني اللبيب ص ٧٨٩ .

فحين يقول العربي :"كيف أصبحت؟" ويُجيب المخاطَب :"بخير"، فإنّ الجملة المحذوفة تُقدّر بـ أصبحتُ بخير، والمقام هو الذي دلّ عليها. ومن هنا يصبح المقام شريكًا في إنتاج المعنى النحوي.

٣- أثر المقام في تحديد نوع الجملة

تُظهر الجملة العربية مرونة كبيرة في التعبير عن المقاصد. فالجملة الخبرية قد تُراد بها الإنشاء، والعكس، بحسب المقام. من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [١]، فهي في ظاهرها جملة خبرية، ولكن مقامها مقام تهديد وإنذار، فخرجت عن ظاهرها إلى معنى الوعيد. وهذا ما عبّر عنه البلاغيون بقولهم : الأسلوب تابع لمقتضى الحال. إذن فالمقام لا يغيّر فقط ترتيب الجملة، بل يوجّه دلالتها ويمنحها الحياة والمعنى.

المطلب الثاني: دور المقام في توجيه البنية التركيبية

تتجلّى العلاقة بين المقام والبنية التركيبية في أن القاعدة النحوية لا تعمل في فراغ، بل تُفعَّل في ضوء المقاصد الخطابية. فاختيار الجملة الاسمية أو الفعلية، وتحديد موضع المسند والمسند إليه، وحذف العناصر أو ذكرها، كلها قرارات نحوية يُمليها المقام.

١- اختيار نوع الجملة تبعاً للمقام

من القواعد المقرّرة عند البلاغيين أنّ الجملة الاسمية تُستعمل في مقام الثبوت والاستقرار، والجملة الفعلية في مقام التجدد والحركة. فقولك:

"اللهُ غفورٌ رحيمٌ"يُفيد الثبوت والديمومة، وهو أنسب لمقام التعظيم والثناء. بينما قوله تعالى: ﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبي ﴾ [٢] جاء بالفعل الماضي ليلائم مقام الرجاء

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٢) سورة يس آية ٢٧ .

والدعاء بالرحمة.[١]

وهذا الاختيار النحوي نابع من إدراك المقام، وليس قاعدة شكلية جامدة.

٢- تقديم الفاعل أو المفعول بحسب المقام

قد يقدّم العربي المفعول على الفاعل إذا كان المقام يقتضي ذلك. فقولنا: "إيّاكَ نعبدُ"تقديم للمفعول لإفادة القصر[٢]. أما قولنا: "عبدناك" فهو للإخبار المجرد دون تخصيص.

إذن، القاعدة النحوية هنا مرنة، والمقام هو الذي يحدد شكلها النهائي.

٣-أثر المقام في بناء الجمل الشرطية والاستفهامية

يُلاحظ في العربية أنّ الأساليب الشرطية والاستفهامية تخضع لتبدّل المقام أيضًا. فالاستفهام قد يُراد به التقرير أو الإنكار أو التعجب. قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [٣]، فالمقام هنا مقام إنكار على الإعراض، لا طلب للفهم، لذلك خرج الاستفهام عن معناه الأصلي.[٤]

كما أن الجملة الشرطية قد تُستعمل في مقام التهديد، كقوله سبحانه: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾[٥]، فهي ليست شرطًا حقيقيًا، بل تهديدًا مؤكدًا بعدم المغفرة.[٦]

من هنا يمكن القول إنّ المقام هو الذي يمنح الأسلوب معناه العملي النهائي.

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للتفتازاني لمحمد عرفة ٢٦/٢ .

(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص ١٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١ .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد ﷺ .

(٤) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود ٩٩/٨ .

(٥) من الآية ٨٠ من سورة التوبة .

(٦) ينظر: تحقيق الفوائد الغياثية لشمس الدين الكرماني ٦١٤/٢ .

المطلب الثالث: تغيّر المقام وأثره في التحول الدلالي للجملة العربية

يتغيّر المعنى في العربية بتغيّر المقام، حتى لو لم يتغيّر التركيب نفسه. وهذا ما يفسّر تعدّد الدلالات في النص الواحد، واختلاف الفهم بين القرّاء والمفسّرين.

١- المقام سبب في تعدّد المعنى

حين نقرأ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾(١)، نفهم أن النهي هنا ليس مجرّد أمر أدبي، بل هو نابع من مقام التوقير للنبي ﷺ ، ولو تغيّر المقام لكان المعنى مختلفًا (٢).

وكذلك في قوله سبحانه: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾(٣) ، تُعبّر الجملة عن وعدٍ مؤكد بالنصر في مقام المواجهة، لا عن خبرٍ محايد، وهو ما جعل اختيار الفعل المضارع مع السين أدقّ في الدلالة على الوعد المستقبلي .

٢- المقام وأثره في التحول بين الخبر والإنشاء

قد تتحول الجملة الخبرية إلى إنشائية بحسب المقام، كما في قوله تعالى:﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِ﴾(٤)، فهي في ظاهرها إخبار، لكنّها في مقام التهديد والإنذار، فتُفهم على أنها أمر ساخر يحمل معنى التهديد (٥) .

٣-المقام في الشعر العربي

تجلّى أثر المقام في الشعر أيضًا، حيث يُبدّل الشاعر ترتيب الجملة أو يختار صيغة دون أخرى تبعًا لحالة الانفعال والمقام النفسي. يقول امرؤ القيس:

---

(١) من الآية ٢ من سورة الحجرات .

(٢) ينظر: فتح القدير للكمال ابن الهمام ٣٦٢/٢ .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ١٥ من سورة التوبة .

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١١/١.

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حبيبٍ ومَنزلِ

فاستعمال فعل الأمر(قِفا) لم يُرَد به الأمر الحقيقي، بل هو نداء وجداني لمخاطبٍ تخيّلي، يناسب مقام الحنين واللوعة. ولو كان المقام مقام سردٍ أو وصفٍ عادي لقال : وقفتُ أبكي مثلًا.(١)

خلاصة المبحث :

يتبيّن من خلال هذا المبحث أن المقام يُعَدّ عنصرًا جوهريًّا في توجيه القاعدة النحوية وضبط مسارها التداولي، إذ يتحدّد بناء الجملة ونغمة الأسلوب تبعًا لطبيعة الموقف الكلامي. وتظهر مظاهر هذا التأثير في ظواهر التقديم والتأخير والحذف وأنواع الجمل، التي لا يمكن النظر إليها بوصفها قرارات نحوية آلية، بل هي اختيارات تداولية يفرضها السياق.

كما يتضح أن تغيّر المقام قد يفضي إلى تغيّر الدلالة دون تغيّر البنية اللغوية، وهو ما تؤكده الجمل القرآنية التي تتنوّع وظائفها بين الخبر والتهديد والدعاء تبعًا للسياق. ومن ثمّ يتجلّى دور المقام في الربط بين المستويات الثلاثة للغة: النحوي والدلالي والتداولي، مما يضفي على القاعدة مرونةً تتيح لها الاستجابة لحاجات التواصل الواقعي.

ويُمهّد هذا التصوّر إلى رؤية جديدة للنحو العربي تقوم على مبدأ التفاعل بين البنية والمقام، وهو ما سيتضح تفصيلًا في المبحث الثالث.

(١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص ١٦ .

المبحث الثالث: نحو رؤية تداولية للقاعدة النحوية

من خلال ما تَقدَّم في المبحثين السابقين، تبيَّن أنّ المقام ليس عنصرًا خارجيًّا مكمِّلًا للخطاب، بل بنيةٌ فاعلةٌ تُوجّه القاعدة النحوية وتُعيد تشكيلها .فالقاعدة لا تُبنى بمعزل عن السياق، بل تنشأ داخله وتتكيف مع مقاصد المتكلّم وظروف الموقف الكلامي. ومن ثمّ تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في النحو العربي من منظور تداولي، يجعل من النحو أداة لتحليل المعنى في سياقه، لا نظامًا شكليًّا مغلقًا.

ولا تعني هذه الرؤية إلغاء القاعدة أو تجاوزها، بل تطوير آلية توظيفها بما ينسجم مع طبيعة اللغة العربية القائمة على التفاعل بين المقاصد والمقامات، بحيث تُعيد التداولية إلى النحو حيويّته، وتجعله أكثر مرونةً واتصالًا بالواقع الاتصالي .

المطلب الأول: المقام كأداة تفسيرية في التحليل النحوي الحديث

بدأ الاتجاه الحديث في دراسة النحو ينفتح على الدلالة والسياق بعد أن كان حبيس البنية الشكلية. فقد أثبتت التحليلات المعاصرة أنّ كثيرًا من القواعد التي كان يُظنّ أنها مطلقة لا يمكن فهمها إلا في ضوء المقام.

١- المقام في تفسير الظواهر النحوية

من الظواهر التي يُفسّرها المقام مثلًا العدول عن الأصل التركيبي لأسباب تداولية. ففي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[1] ، زاد حرف (ما) بعد (الباء) للتوكيد في مقام الامتنان، لا لحاجة نحوية، وهو ما أشار إليه الزمخشري بقوله:"«ما» مزيدة للتوكيد والدلالة على أنّ لِيْنَهُ لهم ما كان إلا برحمة من الله" [2]. كما يُفسّر المقام ظواهر الحذف والتقدير؛ ففي قوله تعالى:

(١) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٢) الكشاف ٤٣١/١.

﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [1]، اختلف تركيب الجملتين لأن المقام الأول مقام تحية عابرة، والثاني مقام ردّ كريم، فجاءت الجملة الثانية مرفوعة على معنى الثبات والدوام. [2]

٢- المقام في فهم ظواهر المخالفة للقياس

كثير من الشواهد التي عُدّت في كتب النحو "شاذّة" أو "خارجة عن القياس" يمكن تفسيرها تداوليًا. فالاختلاف ليس في القاعدة، بل في المقام الذي اقتضى العدول. ومثال ذلك حذف الفاعل في مواضع لا يجوز فيها الحذف لولا القرينة المقامية، كقول العرب:"أُكرِمَ زيدٌ"،أي أكرمه الله أو أكرمه الناس، فالمقام هو الذي يُحدّد الفاعل ويغني عن ذكره. [3]

٣- المقام بين النحو والدلالة

تُظهر هذه الأمثلة أن المقام وسيلة تفسيرية تربط بين المستوى النحوي والدلالي. فهو يفسّر لماذا اختير تركيب دون آخر، ويكشف عن المقاصد التي لا تُدرك من ظاهر القاعدة وحدها. وبذلك يتحوّل المقام إلى مبدأ تأويلي أصيل في التحليل النحوي.

المطلب الثاني: إعادة بناء النحو العربي في ضوء التداولية

تسعى التداولية إلى تجاوز الفصل التقليدي بين "اللغة" و"الاستعمال"، وبين "النحو" و"المعنى"، وذلك من خلال إدماج السياق في عملية التحليل.

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الذاريات .

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ٥٢، وشرح الرضي على الكافية ٨٧/٢، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي ٣٦٧/١ .

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٢٣/٣، والبرود الضافية للصنعاني ص ١٦١٨.

فالنحو في ضوء التداولية ليس نظامًا مغلقًا من القواعد، بل شبكة علاقات تتغيّر تبعًا للمقام والموقف الكلامي.

١- ملامح إعادة البناء

إعادة بناء النحو العربي على أساس تداولي تقتضي النظر إلى القواعد بوصفها آليات تواصلية لا مجرد أحكام تجريدية. فبدل أن نسأل "ما القاعدة؟"، ينبغي أن نسأل "لماذا استُعملت هذه القاعدة في هذا المقام؟."

ويقتضي ذلك أن نعيد تصنيف القواعد وفق وظيفتها المقامية، فمثلاً:

- قاعدة التقديم تُدرَس في ضوء وظيفة التخصيص أو التعظيم.
- قاعدة الحذف تُحلّل بحسب مقام الإيجاز أو الكناية.
- قاعدة الخبر والإنشاء تُفسّر على أساس الموقف الاتصالي والغرض المقصود.

٢- المقاربة الوظيفية للنحو

يتّصل هذا الاتجاه بما يُعرف بـ "النحو الوظيفي" عند هاليداي، الذي يرى أن البنية النحوية تخدم وظائف ثلاثًا: تمثيلية، وعلاقاتية، ونصية. (١)

وهذه الرؤية يمكن توظيفها في العربية من خلال فهم العلاقة بين البنية والمقام

فحين نقول:"إنَّ اللهَ غفورٌ رحيمٌ" تُؤدي الجملة وظيفة علاقية في مقام الطمأنينة.

أما قولنا:"غَفَرَ اللهُ لكم"فيؤدي وظيفة دعائية في مقام الرجاء.

إذن، اختلاف التركيب ليس نحويًا صرفًا، بل تواصلي نابع من المقام.

.٣الحاجة إلى نموذج عربي تداولي

(١) ينظر : علم اللغة النظامى : مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداى ، ص ٥٩ ، ١٣٧، ١٤١

يُلاحظ أن كثيرًا من الدراسات العربية التي حاولت استثمار التداولية وقفت عند حدود التنظير الغربي ولم تُقدّم نموذجًا منبثقًا من خصوصية اللغة العربية. ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى اقتراح تصور يستند إلى الجذور التراثية العربية التي تنبّهت مبكرًا إلى المقام، كما عند الجرجاني، والسكاكي، وابن جني، مع توظيف المنهج التداولي الحديث في التحليل.

المطلب الثالث: نموذج مقترح للبنية المقامية في تحليل الخطاب العربي

يمكن تصور البنية المقامية في النحو العربي بوصفها منظومة من العلاقات التي تربط بين المتكلم، والمخاطَب، والنص، والسياق. ومن خلال هذه العلاقات تتحدّد القاعدة النحوية المستعملة في كل موقف.

١- مكونات النموذج المقامي

يتكون النموذج المقترح من أربعة عناصر رئيسة:

١. المقام الاتصالي : وهو الإطار الزماني والمكاني والاجتماعي الذي يقع فيه الخطاب.
٢. المقام النفسي :ويشمل الحالة الشعورية للمتكلم والمخاطَب، كالغضب أو الفرح أو الحزن.
٣. المقام الغرضي :أي الهدف الاتصالي، مثل الطلب، أو الدعاء أو التهديد أو المدح.
٤. المقام النصي :وهو الترابط بين الجمل داخل النص الواحد الذي يُوجّه النحو نحو الاتساق والانسجام.

٢- تفاعل المقام مع البنية النحوية

تتفاعل هذه المقامات لتحديد صورة القاعدة النحوية في النص. فمثلاً:

- في المقام الاتصالي الرسمي تُستخدم الجمل الكاملة والتراكيب المعيارية.

- في المقام الغرضي الدعائي تُفضَّل الجمل الفعلية ذات الصيغ الإنشائية.
- في المقام النفسي الحزين قد يُقدَّم المفعول به لإبراز الانفعال، كما في قول الشاعر:

عَيْنِي لِذِكْرَاهَا عَلَيَّ غَزِيرَةٌ

فالتقديم هنا يعكس أثر العاطفة في التركيب.

٣- التطبيق القرآني للنموذج

في النص القرآني تتضح مرونة البنية النحوية تبعًا للمقام، فمثلاً: في مقام التهديد قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾[١]، وفي مقام الرحمة قال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[٢]، فالتفاوت في البناء النحوي يعكس اختلاف المقامين لا اختلاف القاعدة.

ومن هنا يمكن القول إنّ النحو المقامي ليس نحوًا جديدًا منفصلًا، بل هو تطوير للنحو العربي التقليدي بإدخال البعد التداولي في صميم التحليل.

(١) سورة الشعراء آية ٢٢٧ .

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

خلاصة المبحث:

يتّضح من نتائج هذا المبحث أنّ المقام يمثّل أداة تفسيرية جوهرية تمكّن من فهم كثير من الظواهر النحوية التي تبدو خارجة عن القياس في إطار النحو التقليدي. فإعادة بناء النحو العربي في ضوء التداولية تمنح القاعدة حيويةً جديدة واتصالًا مباشرًا بالخطاب، وتجعلها أكثر استجابة لمقتضيات الاستعمال اللغوي الواقعي. ومن هذا المنطلق يمكن إرساء نموذجٍ تحليليٍّ عربي يجمع بين أصالة التراث ومنهجية اللسانيات الحديثة، بحيث تصبح البنية المقامية الإطار الجامع الذي تتفاعل في داخله العوامل اللغوية والنفسية والاجتماعية لتوليد المعنى. وبذلك يغدو النحو العربي بقراءته التداولية أكثر قدرة على تفسير النصوص وتحليلها بعمق وواقعية ودقّة.

الخاتمة :

بعد تتبّع مفهوم البنية المقامية وتحليل أثرها في توجيه القاعدة النحوية، تبيَّن أنّ النحو العربي في جوهره ليس نظامًا شكليًّا جامدًا، بل منظومة تفاعلية تنشأ داخل المقام وتتكيّف مع مقاصد الخطاب. فالمقام لا يُعَدّ عنصرًا خارجًا عن بنية اللغة، بل هو الموجِّه الأساس الذي يضبط علاقة القاعدة بالمعنى، ويكشف عن أبعادها التداولية الكامنة.

أولًا ـ تَبيَّن أن المقام يمثل محورًا في إنتاج المعنى وتحديد صورة التركيب، فهو الذي يوجّه المتكلم في اختيار التقديم أو التأخير، والحذف أو الذكر، ونوع الجملة بما يلائم الموقف الاتصالي.

ثانيًا ـ أظهرت الدراسة أنّ التراث النحوي والبلاغي العربي يحمل بذور التفكير التداولي، خاصة في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني ومبدأ مقتضى الحال، حيث أدرك القدماء أن المعنى لا يتحقق إلا من خلال مناسبة الكلام لمقامه.

ثالثًا ـ أثبتت النتائج أنّ إعادة قراءة النحو العربي في ضوء التداولية تمنحه طابعًا حيويًّا يجعله أكثر اتصالًا بالخطاب، ويسهم في تطوير مناهج التحليل اللغوي المعاصرة.

رابعًا ـ كشفت الدراسة أنّ البنية المقامية تفسّر كثيرًا من الأساليب القرآنية والشعرية التي بدت مخالفة للقياس، لكنها منسجمة مع مقتضى المقام ومقاصد الخطاب.

خامسًا، أظهرت القراءة التداولية أن المقام يربط بين القاعدة والمعنى والخطاب، فيجعل النحو العربي نظامًا مفتوحًا يتفاعل مع العوامل اللغوية والنفسية والاجتماعية لتوليد الدلالة.

وبناءً على ما سبق، توصي الدراسة بما يلي:

١. إدماج البعد التداولي في دراسة الظواهر النحوية ضمن المقررات الجامعية.
٢. تشجيع البحوث التطبيقية التي تستثمر مفهوم المقام في تحليل النصوص القرآنية والشعرية.
٣. بناء معجم تداولي للمفاهيم النحوية يربط القاعدة بسياقاتها المقامية.
٤. الإفادة من جهود الجرجاني والسكاكي وتمام حسان في بناء نحو عربي تداولي أصيل.
٥. تطوير النحو العربي التقليدي بقراءة جديدة تعيد وصل القاعدة بمقاصد الخطاب وأبعاد التفاعل اللغوي.

وخلاصة القول، إنّ البنية المقامية تمثّل البعد الحيوي للنحو العربي، فهي الإطار الذي تتفاعل فيه القاعدة والمعنى والسياق، وبها يستعيد النحو وظيفته الأصلية في تفسير الخطاب وتحليل المعنى في ضوء الموقف التداولي.

المصادر و المراجع

١. الأفغاني، سعيد .في أصول النحو .دمشق: دار الفكر.

٢. الأنباري، أبو القاسم .شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات .تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب]. الطبعة الخامسة.

٣. الأنصاري، عبد الله بن هشام .مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .بيروت: دار الفكر.

٤. إيهاب عبد الحميد .قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه .رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م.

٥. الجاحظ، عمرو بن بحر .الرسائل .تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.

٦. ابن جني، عثمان .الخصائص .تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: دار الهدى.

٧. الجرجاني، عبد القاهر .دلائل الإعجاز .تحقيق: محمود شاكر. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٨. الجواليقي، موهوب بن أحمد .شرح أدب الكاتب لابن قتيبة .تقديم: مصطفى صادق الرافعي. بيروت: دار الكتاب العربي.

٩. حسان، تمام .اللغة العربية معناها ومبناها .القاهرة: دار الثقافة.

١٠. الدسوقي، محمد عرفة .حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني .المحقق: عبد الحميد هنداوي. بيروت: المكتبة العصرية.

١١. الرازي، زين الدين .مختار الصحاح .تحقيق: يوسف الشيخ محمد. بيروت: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١٢. الرضي، محمد بن الحسن .شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب .تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر. جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥ – ١٩٧٥م.

١٣. الزمخشري، محمود .الكشاف عن حقائق التنزيل .بيروت: دار المعرفة.

١٤. السبكي، بهاء الدين .عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح .تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

١٥. السهيلي، أبو القاسم .نتائج الفكر في النحو .بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

١٦. مسعود صحراوي .التداولية عند العلماء العرب .الجزائر: دار التنوير، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

١٧. سيبويه، عمرو بن عثمان .الكتاب .تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٨. ابن الشجري، ضياء الدين .أمالي ابن الشجري .تحقيق: د. محمود محمد الطناحي. مطبعة المدني.

١٩. الصنعاني، جمال الدين .البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية .تحقيق: محمد عبد الستار علي أبو زيد. رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٢٠. عبد اللطيف، حماسة .في النحو والدلالة .القاهرة: دار غريب.

٢١. العسكري، أبو هلال .الصناعتين .تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العنصرية، ١٤١٩هـ.

٢٢. العمادي، أبو السعود .إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود .بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢٣. الفارسي، أبو علي .التعليقة على كتاب سيبويه .تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٢٤. القيرواني، ابن رشيق .العمدة في محاسن الشعر وآدابه .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٢٥. الكرماني، شمس الدين .تحقيق الفوائد الغياثية .تحقيق ودراسة: د. علي بن دخيل الله العوفي. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٦. مختار، أحمد .علم الدلالة .مصر: عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٩٩٨م.

٢٧. الكمال، ابن الهمام .فتح القدير .دار الفكر.

٢٨. نحلة، أحمد محمود .آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م.

٢٩. نحلة، أحمد محمود .علم اللغة النظامي: مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداى .ملتقى الفكر، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م.

٣٠. كشك، أحمد .من وظائف الصوت اللغوي .القاهرة: دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٣١. ابن منظور، محمد بن مكرم .لسان العرب .بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٢. ابن هشام، جمال الدين .مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.